ملف المدى

بورما..

الاكثر فقراً وعزلة في العالم اجرت انتخاباتها والمجتمع الدولي يصفها بالمزورة والفاقدة للشفافية!

تعد بورما من الدول الاكثر عزلة وفقرا في العالم بالرغم من مواردها المهمة ولا سيما بالغاز الطبيعي.
والانتخابات التي نظمتها امس الاول هي الاولى منذ عشرين عاما عندما جرت اول انتخابات في عام ١٩٩٠ وفازت بها انذاك ، الرابطة الوطنية للديموقراطية بزعامة حائزة جائزة نوبل للسلام اونغ سان سو تشي التي لم تتسلم السلطة ومنعت من المشاركة في الانتخابات الحالية، كانت لانتخاب برلمان يقوم بدوره باختيار رئيس للبلاد ونائبين له ، انتخابات وصفها الرئيس الامريكي ودول الغرب بانها لم تكن نزيهة وشهدت تزويرا واسعا .
اتهامات عدم النزاهة والتزوير ومخالفة المعايير الدولية من المجتمع الدولي للانتخابات البورمية جاءت على خلفية عدم سماح المجلس العسكري الحاكم للمعارضة اونغ سان سو تشي بالمشاركة فيها واصرار المجلس على عدم التخلي عن السلطة حتى في ظل الانتخابات .. المدى في ملفها تحاول القاء الضوء على حيثيات الوضع السياسي في بورما مؤطرة ذلك بمعلومات عن هذه الدولة الواقعة جنوب شرق آسيا ، والتي عرف عنها انها دائمة التوتر السياسي وسجلها حافل بانتهاكات حقوق الانسان وكبت الحريات بحسب منظمات دولية .

■اعد الملف/ جمال القيسي

ملايين البورميين توجهوا الى صناديق الاقتراع بلا حماس

صوت البورميون امس الاول الاحد للمرة الاولى منذ عشرين عاما في انتخابات ندد بها الغرب بسبب غياب المعارضة اونغ سان سو تشي عن المشاركة فيها، والشبهات في عمليات تزوير يقوم بها المجلس العسكري الحاكم الذي لا ينوي كما يبدو التخلي عن السلطة.
ودعي اكثر من ٢٩ مليون شخص الى صناديق الاقتراع في عملية بلا حماس وصفها بعض المعارضين بانها خطوة اولى نحو تطور بطيء جدا للنظام ، ويشير الخبراء الى ان النظام اتخذ هذه المرة احتياطاته لضمان الفوز، ما اثار في صفوف المعارضة نقاشا حادا حول المشاركة.وقال خيم ماونغ سوي زعيم القوة الديموقراطية الوطنية (معارضة) لوكالة فرانس برس "مقاطعة الانتخابات لا تفيد في شيء" . واضاف "كثير من الناس يأتي للإدلاء بأصواتهم وهو شيء لم يتمكنوا من القيام به منذ وقت طويل" ، ويخصص دستور ٢٠٠٨ المثير للجدل ربع المقاعد للعسكريين العاملين في الجمعيتين الوطنية والاقليمية المقبلتين.وقد رجحت الحملة الانتخابية فوز حزب اتحاد التضامن والتنمية، صنيعة العسكري الحاكم، وبدرجة اقل حزب الوحدة الوطنية القريب من النظام السابق برئاسة الجنرال ني وين (١٩٦٢-١٩٨٨).وقال الرئيس الاميركي باراك اوباما امس الاول الاحد في الهند ان الانتخابات في بورما "يمكن ان تكون اي شيء الا ان تكون حرة ونزيهة"، مؤكدا في خطاب امام طلبة في بومباي ان "الشعب البورمي محروم منذ زمن طويل من حقه في تقرير مصيره" ، مطالبا بالافراج عن سو تشي وسجناء سياسيين اخرين ، وكان ذلك هو ايضا الموقف في لندن وفي باريس وفي بروكسل حيث ندد الاتحاد الاوروبي بانتخابات "لا تتفق مع المعايير" الدولية.
وتشارك المعارضة، المنقسمة جدا، بحزبين صغيرين هما حزب القوة الديموقراطية الوطنية الذي انشأه منشقون عن الرابطة الوطنية للديموقراطية يعارضون المقاطعة، والحزب الديموقراطي الذي تنشط فيه بنات ثلاثة رؤساء وزراء سابقين لبورما ما بعد الفترة الاستعمارية .
الا ان هذين الحزبين لم يتمكنا مجتمعين من تقديم حوالى ٢٠٠ مرشح للمنافسة على نحو حوالي ١١٦٠ مقعدا. وقد قلص المجلس العسكري الحملة الى ادنى شكل لها، ما اثار نقصا كبيرا في المعلومات. وهكذا، اعلن موزع الصحف ميو زاو (٢٢ عاما) "لا اعرف اي حزب. ساصوت كما تقول لي امي. لا اتوقع شيئا".
وواجه المجلس العسكري الحاكم في بورما في الايام الاخيرة اتهامات عديدة بالتزوير ، فيما وجه الحزبان المعارضان الرئيسيان وعدة احزاب صغيرة تمثل الاقليات القومية التي تثير علاقاتها المتوترة مع السلطة الخشية من مواجهات مسلحة، الاتهام الى حزب اتحاد التضامن والتنمية بانه جمع اصواتا بصورة غير قانونية عبر حمل ناخبين على التوقيع مسبقا.وقال السفير البريطاني في بورما اندرو هين "لقد حدثت بالتاكيد حالات تخويف". واضاف "القصة الاكثر مدعاة للقلق هي عمليات التصويت المسبق".ورفضت السلطات ايضا وجود المراقبين ووسائل الاعلام الاجنبية وعرضت على الصحافيين والدبلوماسيين المعتمدين في رانغون زيارات منظمة الى مكاتب التصويت. وهو عرض رفضه الاتحاد الاوروبي. وقال سفير الاتحاد الاوروبي ديفيد ليبمان "لقد اعتبرنا ان الشروط المفروضة شديدة التقييد". واعتقل صحافي ياباني من وكالة التصوير اليابانية "ايه بي اف" قرب الحدود التايلاندية، بحسب مسؤول بورمي. اما بالنسبة الى رئيس المجلس العسكري الحاكم الجنرال ثان شوي، فلم يكشف عن مستقبله داخل النظام الجديد. لكن لا احد يراه خارج المشهد السياسي.

عراقيون واجانب يطلعون على ملصقات دعائية في العاصمة تايبيدوا... أ.ف.ب

احزاب "السلطة" متفائلة بالفوز!

بدت الاحزاب الموالية للجيش البورمي امس الاثنين متأكدة من الفوز غداة اول انتخابات تجرى في بورما منذ عشرين سنة .
واسفرت معارك اندلعت امس الاثنين بين متمردين من اثنية كارن والجيش البورمي في مدينة مياوادي عند الحدود مع تايلاند (شرق) عن سقوط ثلاثة قتلى مدنيين واصابة عدد اخر في دلالة على توتر شديد بين السلطة المركزية والاقليات الاثنية تنذر منذ اسابيع باندلاع بؤر حرب اهلية.
ونشرت صحيفة نيو لايت اوف ميانمار الحكومية لوائح "الفائزين" في الانتخابات في ٥٧ دائرة منها ٥٥ لم يتقدم فيها سوى مرشح واحد في اغلب الاحيان ينتمي الى حزب اتحاد التضامن والتنمية الموالي للنظام العسكري الحاكم.
لكن النتائج الرسمية لن تصدر الا بعد ايام في هذا البلد الذي يعد تعداده خمسين مليون ساكن معظمهم في مناطق جبلية نائية.
وكتبت صحيفة نيو لايت على موقعها في الانترنت ان "مسؤولي مكاتب الاقتراع فتحوا الصناديق واحصوا الاصوات وسجلوا اللوائح بشكل منهجي بعد ان انتهى الناخبون من الاقتراع" ونشرت صور سفراء اجانب يزورون مكاتب الاقتراع ، لكن تلك الزيارات لم تقنع احدا باستثناء الصين حليفة النظام العسكري والتي اعتبرت صحافتها الرسمية الاقتراع "تقدما" ودعت الغرب الى "خفض عدائيته" ازاء النظام العسكري.
وبدت النتيجة محسومة سلفا لصالح اتحاد التضامن والتنمية الذي شكله النظام العسكري الحاكم قبل اشهر، في البرلمان المتكون من مجلسين وفي المجالس الاقليمية، على الاقل بفضل ربع المقاعد التي منحت سلفا الى العسكريين ، ويفترض ان يحل خلفه حزب الوحدة الوطنية القريب من النظام السابق للجنرال ني وين (١٩٦٢-١٩٨٨) حتى وان اعتبر بعض الخبراء انه قد لا يدعم بشكل كامل المجلس العسكري.
وانتقد العديد من المحللين عدم نزاهة الاقتراع وانتهاك المعايير الدولية المبدئية لكنهم اشاروا في الوقت نفسه الى احتمال وصول ممثلين للمعارضة الى هذه المجالس على المدى البعيد ، واعتبرت دونا غيست من منظمة العفو الدولية ان "الاستراتيجية العامة كانت تتمثل في فرض قيود على نطاق واسع قبل تنظيم الانتخابات" لكن "قد تفتح بعض المجالات السياسية" في المستقبل ، لكن بعد عشرين سنة يبدو النظام العسكري اقوى من اي وقت مضى فيما قاطعت الرابطة الاقتراع ما ادى الى حلها.

لقطات من الانتخابات

• شارك ٣٧ حزبا واكثر من ثلاثة آلاف مرشح بينهم ٨٢ مرشحا مستقلا في الانتخابات التي تتعلق بـ ١١٦٠ مقعدا في مجلسي البرلمان الوطني و١٤ مجلسا محليا .
• تم تخصيص ربع مقاعد البرلمان لمرشحين عسكريين.
• الغيت الانتخابات في بعض المناطق التي تشهد حركة تمرد. كما ان عمليات التصويت لم تجر في ٥٤ دائرة تقدم فيها مرشح واحد.
• قدم حزبان مواليان للمجلس العسكري الحاكم حوالي ثلثي المرشحين.
• التصويت غير ملزم في بورما ودعى البعض الى مقاطعة الانتخابات، غير ان منتقدي النظام العسكري يشيرون الى انه تم ارغام البعض على الادلاء باصواتهم لصالح مرشحي حزب التضامن وتنمية الوحدة المدعوم من السلطات العسكرية.
• رفض النظام الحاكم السماح بقدوم مراقبين اجانب ووسائل إعلام دولية لمتابعة الانتخابات، ولو انه سمح على نطاق محدود للدبلوماسيين الاجانب في بورما بمراقبة سير العملية الانتخابية.
• فتحت مكاتب الاقتراع ابوابها في الساعة ٦،٠٠ صباح الاحد (٢٣،٣٠ تغ السبت) واغلقت في الساعة ١٦،٠٠ .
• سمح للمرشحين وممثليهم بالدخول الى مراكز الاقتراع ومراقبة عمليات الفرز.
• تعرضت شبكة الانترنت لبطء في العمل وتوقف متقطع، وندد البعض بمحاولة النظام عزل البلاد عن بقية ارجاء العالم.

اونغ سان سو تشي.. مانديلا بورما

لا تزال اونغ سان سو تشي التي تجسد منذ اكثر من عشرين عاما المعارضة للنظام العسكري في بورما، تحتفظ باعتبارها وشعبيتها سواء في بورما او في الخارج، غير انها اضحت مهمشة وبات مصيرها السياسي غامضا.
وشبهت المعارضة الحائزة على جائزة نوبل للسلام احيانا بنلسون مانديلا الذي وصل الى السلطة بعدما قضى ٢٧ عاما في سجون جنوب افريقيا ، لكن يبدو رغم ذلك انها ابعدت بشكل دائم عن السلطة، ولا سيما في ظل توسيع المجلس العسكري نفوذه وسلطته وحل حزبها الرابطة الوطنية من اجل الديموقراطية التي قررت مقاطعة اول انتخابات تشريعية تنظم في هذا البلد منذ عشرين عاما.
ولم يكن اقصاء زعيمة المعارضة ليخطر في بال احد قبل عشرين عاما حين كانت الامال كلها معلقة على ابنة بطل الاستقلال الجنرال اونغ سان الذي قضى قتلا، والتي تختزل في شخصها مقاومة القمع العسكري الى حد انها حجبت المعارضين ال٢٢٠٠ الآخرين المسجونين ووضع الاقليات الاثنية في هذا البلد.
والحقت الرابطة الوطنية من اجل الديموقراطية آنذاك هزيمة نكراء بالنظام العسكري اذ فازت بـ٣٩٢ مقعدا من اصل ٤٨٥ كانت مطروحة في الانتخابات ، غير ان الجنرالات رفضوا الاقرار بالنتائج وبالتالي حرمت "سيدة" رانغون من حريتها طوال ١٥ عاما من السنوات ال٢١ الاخيرة ، لكن هل يعني ذلك فشل الزعيمة التي خرجت وهي تبكي في ايلول ٢٠٠٧ من منزلها لتحيي آلاف الرهبان البوذيين الذين كانوا يتظاهرون احتجاجا على القمع وعلى غلاء المعيشة، متحدية بخطوتها قوات مكافحة الشغب المنتشرة .
ويرد رونو الخبير السياسي في جامعة هونغ كونغ مشيرا الى ان "الديموقراطية ليست مترسخة في المؤسسات ولا متجذرة في الممارسات اليومية في بورما الحالية" ، لكنه تابع "لا يمكن استبعاد وزنها السياسي والايديولوجي في العقدين الماضيين. فقد اثارت هي وحزبها وشبكاتها الداخلية والخارجية، حراكا سياسيا. وان كنا اليوم نتكلم عن حقوق الانسان او الحريات المدنية او الديموقراطية في بورما، فهذا بشكل اساسي بفضلها".
ولدت اونغ سان سو تشي في ١٩ حزيران ١٩٤٥ والتحقت بافضل مدارس رانغون قبل ان تستكمل دراستها في الهند حيث عينت والدتها سفيرة عام ١٩٦٠ ثم في اوكسفورد ، وخلال عملها كاستاذة مساعدة في معهد الدراسات الشرقية في لندن تزوجت البريطاني مايكل اريس الاستاذ الجامعي المتخصص في شؤون التيبت والبوذية وقد انجبت منه طفلين.
وبعد عودتها الى بورما في نيسان ١٩٨٨ للاهتمام بوالدتها المريضة القت سو تشي اول كلمة علنية لها في آب من العام نفسه فكان لخطابها البسيط والصادق اثر كبير في نفوس البورميين، ثم حصلت على دعم المعارضة والغرب اللذين ادركا مدى شعبيتها، وقد ضحت بعائلتها وحياتها الخاصة في سبيل القضية التي تناصرها. وفي ١٩٩٩ حين كان زوجها ينازع في بريطانيا اثر اصابته بالسرطان، اختارت البقاء في بورما خشية الا تتمكن من العودة الى بلادها في حال خرجت منها.
واعلن النظام العسكري انه من المحتمل اطلاق سراحها بعد الانتخابات، لكنها اضحت اليوم زعيمة معارضة بدون حزب ، فيما قال خين زاو وين المعتقل السياسي السابق المقيم في رانغون انها "لم تقم بالخيارات الصحيحة" ، واعتبر انها "فوتت فرصا كثيرا بان تقوم بشيء ايجابي حقا من اجل البلاد ومن اجلها هي نفسها" مؤكدا "لقد فاتها القطار" ، "واذا ما افرج عنها اليوم، فسوف يترتب عليها التعرف مجددا الى بلادها بعدما قضت كل هذه السنوات مقطوعة عنها ومحرومة من الهاتف والانترنت" ، لكن العديدين يتوقعون لها رغم ذلك ان يكون لها حضور ومستقبل وان تلعب دورا في بورما.
وقال مونغ زارني الباحث في معهد لندن سكول اوف ايكونوميكس "لقد اصبحت مؤسسة والجمهور سيبقى مؤيدا لها طالما انها على قيد الحياة".

المعارضة اونغ سان سوتشي

عزلة وعقوبات دولية شديدة منذ عشر سنوات!

• الموقع الجغرافي: يحد بورما غربا بنغلادش والهند وشمالا الصين وشرقا لاوس وتايلاند، وتمتد سواحلها جنوبا على طول ٢٨٣٢ كلم.
• المساحة:٦٧٦ ألفاً و٥٥٢ كلم مربعاً.
• عدد السكان: ٥٧،٥ مليون نسمة وفق تعداد رسمي عام ٢٠٠٨، و٤٩،٢ مليون نسمة بحسب احصاء البنك الدولي عام ٢٠٠٩.
• المجموعات الاثنية: يتوزع السكان ما بين بورميين (٦٨٪) وعدة اقليات بينها اقلية شان (٩٪) في الشرق، وأثنية كارن (٧٪ معظمهم مسيحيون) في الجنوب الشرقي، ومون في الجنوب وكاشن في الشمال الشرقي.
• العاصمة: اعلن المجلس العسكري الحاكم مدينة نايبيداو (وسط) عاصمة ادارية جديدة للبلاد، وهي تقع في وسط البلاد في منطقة محاصرة بالجبال على مسافة حوالى ٤٠٠ كلم شمال رانغون على طريق ماندلاي.
• الديانات: البوذية (٨٩٪) والمسيحية (٥٪) والاسلام (٤٪، من أثنية روهينجيا البنغالية) والهندوسية والاحيائية (٢٪).
• التاريخ: بعد ثلاث حروب متتالية بين البريطانيين والبورميين (١٨٢٤-١٨٢٦، ١٨٥٢ و١٨٨٥) ابعد البريطانيون الملك تيباو وضموا بورما التي اصبحت إقليماً في إمبراطورية الهند (١٨٨٦). منحوها حكما ذاتيا محدودا (١٩٣٧) لكنها خرجت عن سيطرتهم عند الاجتياح الياباني (١٩٤٢-١٩٤٥). وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٤٨، حصلت بورما على استقلالها بعد سنة على اغتيال اونغ سان بطل الاستقلال ووالد اونغ سان سو تشي زعيمة المعارضة الديموقراطية حالياً الحائزة جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١، وهي حاليا في الاقامة الجبرية.
• تحكم مجالس عسكرية البلاد بيد من حديد منذ ٤٨ عاماً (آذار ١٩٦٢) وفي اب/اغسطس ١٩٨٨ تعرضت انتفاضة شعبية طالبت بالديموقراطية وشارك فيها رهبان لحملة قمع عنيفة اسفرت عن سقوط ثلاثة آلاف قتيل.
• وافق المجلس العسكري على تنظيم انتخابات تشريعية في ٢٧ أيار ١٩٩٠ فازت فيها الرابطة الوطنية من اجل الديموقراطية بزعامة سو تشي (٣٩٢ مقعداً من أصل ٤٨٥) غير ان المجلس العسكري انكر عليها انتصارها قبل ان يضطر في تشرين الاول ٢٠٠٠ الى بدء محادثات مباشرة معها بضغط من الامم المتحدة ، وفي السادس من ايار ٢٠٠٢ اطلق سراح اونغ سان سو تشي لكنها اعيدت بعد فترة الى السجن قبل ان توضع لاحقا في الاقامة الجبرية. وقد حرمت من الحرية خلال القسم الاكبر من السنوات ال١٨ الاخيرة ، ويتعرض النظام منذ اكثر من عشر سنوات لعقوبات شديدة تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.
• النظام: دكتاتورية عسكرية برئاسة الجنرال ثان شوي رئيس مجلس السلم والتنمية.
• الاقتصاد: بالرغم من امتلاك بورما موارد طبيعية من النفط والغاز والذهب والياقوت الاحمر والتيك والنحاس، فان حوالى ثلث السكان يعيشون تحت عتبة الفقر بحسب البنك الدولي. وبورما ثاني منتج للافيون في العالم بعد افغانستان.
• سياحة: ٥٩٪ بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وقدر عدد السياح عام ٢٠٠٤ بـ٦٥٧ الفا.

ثورة الزعفران.. صورة دموية في الذاكرة البورمية

احد شوارع العاصمة البورمية... أ.ف.ب

يعتبر المجلس العسكري الحاكم في بورما من أقدم الديكتاتوريات في العالم، يقوده جنرال يحيط نفسه باجواء من السرية والتكتم تاركا الباب مشرعا لكل التكهنات بشأن الدور الذي يعتزم لعبه بعد الانتخابات.
ولا تزال خطط الجنرال ثان شوي (٧٧ عاما) طي الكتمان عشية اول انتخابات تجري في هذا البلد منذ عشرين عاما، ولا يعرف احد ما اذا كان سيعهد فعلا بقيادة الجيش الى جيل شاب من الضباط الموالين له ، لكن نادرا ما ترد تكهنات عن احتمال خروجه من الساحة السياسية.
وقال اونغ زاو رئيس تحرير صحيفة ايراوادي التي يصدرها البورميون المنفيون في تايلاند "لا اعتقد انه سيرغب في الخروج، سيبقى في السلطة طالما ان ذلك ممكن لانه قلق على مصيره. فقد اثار الكثير من العداوات خلال السنوات الخمس او العشر الماضية".
واستحدث الدستور الذي اقر عام ٢٠٠٨ منصب رئيس يمكن ان يترشح له ثان شوي ، واوضح اونغ زاو انه في هذه الحالة سوف يعهد بالجيش "الى شخص يثق به ويكون اضعف منه بكثير" ، فالجنرال الحاكم يعرف جيدا المخاطر التي ستحيط به في حال انسحابه من السلطة، وهو الذي وضع سلفه الدكتاتور ني وين وجميع افراد عائلته في الاقامة الجبرية عام ٢٠٠٢، قبل ان يلقى رئيس الوزراء ورئيس اجهزة الاستخبارات خين نيونت المصير ذاته بعد سنتين ، غير ان المحللين يشيرون الى ان السلطات العسكرية لم تنظم الانتخابات تحت الضغط، موضحين انها اوسع نفوذا واقوى من اي وقت مضى منذ عشرين عاما وقد ضاعفت عديد قواتها الى اربعمئة الف عنصر.
وان كانت الانتخابات ستضفي مظاهر مدنية الى المجلس العسكري، الا ان الباحث ايغروتو رأى ان هذا البلد "يتجه مباشرة الى استمرار نظام .. يقوم على البيروقراطيين وخبراء الاقتصاد والعقائديين والسياسيين المنبثقين عن السلطة العسكرية او المتأثرين بها بشدة والتابعين لها".
ومن اسباب هذه الاستمرارية في السلطة قدرة الجيش على تجديد قيادته بمعزل عن خلافات الاشخاص ، ولا يمكن العثور في بورما على اي تمثال لثان شوي او اوراق مالية مطبوعة بصورته، وخلافا للزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ايل، لا تنسب مآثر وهمية الى الجنرال الذي كان في الماضي ساعي بريد.
ويعوض ثان شوي عن قلة شعبيته بالتشدد حيال المعارضة فيقمع التظاهرات ويبقي عدوته اللدودة المعارضة اونغ سان سو تشي في الاقامة الجبرية.
وقال مارك كانينغ السفير البريطاني السابق الذي التقى الجنرال مرارا انه "لا يوحي للوهلة الاولى باي تهديد او تخويف" ، ووصفه بانه "قصير القامة وثقيل وبطيء الحركة" مضيفا انه رجل مكد في العمل وكتوم "ناور لشق طريقه من القاعدة الى القمة مستخدما الدهاء والمؤامرة والقوة حين اقتضت الحاجة".
ولا يعرف احد ما سيكون وجه بورما بعده، غير انه من المستبعد ان يضعف موقع المجلس العسكري. وذكر اونغ ناينغ او المحلل المقيم في المنفى في تايلاند بانه "لا يمكن لاحد اليوم ان يتحدى الجيش" بعد مضي ثلاث سنوات على "ثورة الزعفران" التي قمعت بشكل دموي عام ٢٠٠٧.
وما زال العسكريون يستأثرون بالسلطة منذ ١٩٦٢ ويسيطرون بلا منازع على النظام السياسي ، وقال اندرو سيلث من جامعة غريفيث الاسترالية ان "السؤال الجوهري ليس عما اذا كان النظام الجديد سيكرس بقاء السلطة العسكرية، بل ان كانت هذه الترتيبات الجديدة ستؤدي تدريجيا ومن غير قصد ربما الى حلحلة قبضة الجيش على البلاد".